الشراكة الأجنبية
في المؤسسات العمومية الجزائرية

أ/ ساحي فوزية
أستاذة مساعدة أ.
جامعة سعد دحلب - البليدة، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

ملخص المقالة:

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تحاول أن تلحق بركب الدول المتقدمة إلا أن هناك مشكلة رئيسة تعوقها عن تحقيق أهدافها، وهي ندرة الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها برشادة وعقلانية. ويترتب على ذلك ضرورة الاهتمام بالسياسة الاستثمارية الحكيمة خاصة عن طريق الشراكة الأجنبية التي تعتبر عاملا هاما لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالجزائر إلى يومنا الحالي عرفت عدة إصلاحات اقتصادية في مجال التنظيمات متمثلة في إعادة الهيكلة، الاستقلالية، الخوصصة، الاستثمار بمختلف أنواعه، والشراكة الأجنبية، وهذا نتيجة المجهودات المستمرة للدولة الجزائرية للخروج من الأزمة الاقتصادية والمديونية.

مقدمة:

عملت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة بإعادة هيكلة اقتصادها، فبادرت بتمويل الاستثمارات التي حملها المخطط الثلاثي الأول لسنة **1967** لأجل العمل على بناء اقتصاد قوي للخروج من دائرة التخلف والتبعية **(هني أحمد، 1991، ص 22)**. فكان التخطيط عاملا أساسيا لتحقيق الإستراتيجية والترقية السوسيو- ثقافية والتطوير الاقتصادي للبلاد (ourabah, mahmoud, 1982, p78) إذ أن مرحلة المخططات أدت إلى تحديد إستراتيجية اقتصادية على المدى البعيد متمركزة على المحروقات، إعادة تنظيم الاقتصاد على شكل مؤسسات وطنية وعلى احتكار الدولة لمعظم النشاطات الاقتصادية **(هني أحمد، 1991، ص 25)**، مما أدى إلى تهميش الخواص والتقليل من دورهم داخل المجتمع **(الكنز علي، 1990، ص 71)**. ومن جانب آخر انتهجت الجزائر نموذجا اشتراكيا للتصنيع المركز على الصناعات الثقيلة، ذا مبدإ التخطيط المركزي إلا أنه في بداية الثمانينات ظهرت مساوئه. وعليه سنتطرق إلى أهم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة، الاستقلالية، الخوصصة والشراكة الأجنبية لمعرفة التحولات الجديدة على مستوى إعادة تنظيم المؤسسات العامة.

المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية في المؤسسات العمومية وبرنامج التعديل الهيكلي:

تمهيد:

إن معظم الدول النامية تتعرض إلى ضغوطات خارجية لأهداف سياسية واجتماعية، «**فالدولة تعمل على إنشاء المؤسسات العمومية مهمتها الأولى هي القضاء على اللامساواة**» **(HAFSI Taib, 1984, p15)**، بدون مراعاة الفعالية الاقتصادية. فاستعملت المؤسسة العمومية في الجزائر لتحقيق أغراض سياسية إيديولوجية أكثر منها اقتصادية، وكان نتيجة ذلك أنها عرفت صعوبات خاصة بعد انخفاض سعر البترول بحيث وصل سنة **1986** سعر البرميل الواحد **12** دولارا **(الكنز علي، 1990، ص 72)**، وأصبحت الخزينة العامة لا تقوم بتغطية عجزها، وبالتالي تبين للكل أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي. فالمؤسسات العمومية هي وسيلة لتحقيق طموحات السلطة العمومية وأصبحت لا تملك الحرية والمبادرة في الاستثمارات، التموين، الإنتاج والتوزيع **(لفكير مختار، 1993، ص 33-40)**.

مرت المؤسسات العمومية بمراحل تطورية ابتداء من مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات، ثم مرحلة الشركات الوطنية، بعدها مرحلة التسيير الاشتراكي وأخيرا الإصلاحات الاقتصادية في بداية الثمانينات، خاصة مع المخطط الخماسي الأول الذي فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والمستثمر الأجنبي **(BENACHENHOU Mourad, 1994, p 19)**. ويعتبر الإصلاح كعامل الترابط " **تخطيط الاقتصاد لسير السوق** " حيث كان مسير في بداية 1980 بإعادة الهيكلة وفق هدف وضع مكان لآليات السوق لكن لم تسير بطريقة عقلانية **(BOUYACOUB Ahmed, p 25-26,1997)**. إذ شملت الإصلاحات الاقتصادية المراحل التنظيمية التالية:

1 - **إعادة الهيكلة وأهدافها:**

قامت الدولة سنة **1982** بإعادة هيكلة أولى للمؤسسات العمومية، **(BENISSAD Hocine, 1994 , p 40)** إذ تهدف إعادة الهيكلة إلى تفكيك الشركات الكبرى إلى المؤسسات صغيرة الحجم، التخلص من نموذج التنمية الممركز لمرحلة السبعينات مع تحميل مسيري هذه المؤسسات بالنتائج التي تتحصل عليها مؤسساتهم، إزالة مظاهر البيروقراطية التي تقتل روح المبادرة **(أوكيل سعيد وآخرون، 1994، ص 40-50)**، منح المؤسسات دورا متزايدا في تحقيق تراكم رأسمال، التركيز على مبدإ التخصيص وتقسيم العمل، تحقيق التوازن الجهوي في توزيع الأنشطة، رقابة اليد العاملة، العمل على رفع المردودية المالية للمؤسسات، التقليص من التدخل في الشؤون الداخلية للمؤسسة، تنظيم الاقتصاد الوطني وتحسين شروط سيره بتحقيق الفعالية الاقتصادية والمالية، تلبية حاجيات المواطنين، التحكم أكثر في آلية الإنتاج **(41-40**

(BENISSAD Hocine, 1994, p.) وتحسينه كما ونوعا، تشجيع اللامركزية، تحديد مختلف مستويات المسؤوليات، ومراجعة الميكانيزمات للتسيير الاقتصادي، الفعالية ذات الفائدة، الديمقراطية والجودة الناتجة على مستوى المدخول العام الناشئ (Revue Algérienne des sciences juridiques, 1984, p 305-307) . فأصبحت هناك أشكال من المؤسسات، ومن التسيير أكثر غموضا في كل القطاعات خاصة بعد إعادة الهيكلة (GHEZALI Mahfoud, 1989, p 743)، وقد عملت الجزائر على القضاء على المشاكل المعرقلة للتسيير الحسن غير أن المبادئ الأساسية للبيروقراطية العلمية كما يراها "**ماكس فيبر**" كطريقة تنظيم فعالة وعلمية وضرورية (WEBER Max et EDGAR Morin, 15 ,1975, p)، لا يتم احترامها في الأنظمة، ونشأ عنها عيوب البيروقراطية من سوء المعاملات والتسيير لمختلف الميادين.

2 - **استقلالية المؤسسات:**

عمدت الجزائر في بداية 1988، في إطار تطبيق سياسة إصلاحية جديدة إلى إصدار برنامج جديد تمثل في استقلالية المؤسسات العمومية، وينتظر من الاستقلالية التركيز على نوعية المنتوج وتطبيق أسعاره الحقيقية والقضاء على شبكة الوسطاء الذين يعاني المستهلك من تصرفاتهم، بتوضيح مسؤولية كل من المدير والعمال بفتح المجال ليساهموا في التسيير (**دورية الاقتصاد، 1987، ص 8- 10**)، وبالتالي، تعني استقلالية ومسئولية القرار (**عدون دادي ناصر، 1998، ص 18**)، وتمّ وضع توصية مدرجة في استقلالية المؤسسات تهدف إلى عدم إقامة عمليات تجارية تمس برأس مال المؤسسة والاهتمام بتعديلات مالية، إدارية واجتماعية (Gestion et Entreprise, 1998, p 30-31). لقد تم وضع المعايير التي يعتمد عليها في عملية تقرير متى تدخل المؤسسة إلى مرحلة الاستقلالية بوضع الهياكل التي تسهل عملية تسيير المؤسسات المعروفة بصناديق المساهمة حيث تقوم بتسيير ومراقبة أموال الدولة لدى المؤسسات المستقلة، لا مركزية التخطيط، توزيع العملة عن طريق الغرفة التجارية، وضع نظام العقود بين المؤسسات. والتنازل عن الأسهم لا يتم إلا بين صناديق المساهمة وحدها فقط لأنها ملكية مطلقة للدولة (**إسماعيل شريف، 1996، ص52**). رغم وجود هذه الصناديق إلا أن الكثير من المشاكل بقيت مطروحة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، هذا ما أدى إلى تعويضها **بالشركات القابضة** في سنة 1995، إذ تحتوي كل منها على هيكلين هما مجلس الإدارة يضم أشخاصا مكلفين بتسيير وإدارة الشركة ومجلس المراقبة الذي يتكون من أشخاص مكلفين بمراقبة تسيير الهيكل الأول، (**جريدة الخبر، 1997/07/27، ص 18**). لو قارنا هذه المرحلة بسابقتها نجد أن **الشركات القابضة** تتصرف برؤوس الأموال العامة على شكل أسهم وكأنها المالك الحقيقي، فالنمط الجديد في التسيير يميز بين وظيفة الإدارة ووظيفة المراقبة، بينما في الماضي يشمل الوظيفتين معا. إن تقييم الإصلاحات الاقتصادية يظهر من النتائج التي

حققتها حيث كل من إعادة الهيكلة والاستقلالية فشلت في تحسين المردودية، لأن كلاهما يفتقد إلى تصور سليم لكيفية الانتقال من الاقتصاد المركز إلى الاقتصاد الحر.

3 – **الخوصصة:**

وهي تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، ونتطرق إليها في الجزائر ممهدين بالقطاع الخاص والمرحلة الانتقالية. فالمؤسسات العامة منذ إصلاحات **1988**، مستقلة في خلق وتطبيق استراتيجيات التسيير، هذه الإصلاحات تعمّمت في **1995** مع قانون الملكيات المتحركة للدولة وأعيد تنظيم المؤسسات على شكل شركات صناعية ومالية بتطبيق القواعد الجديدة، كإنتاجية جيدة، مردودية مالية وتنافس بدون احتكار احتراما لقواعد وحقوق اقتصادية (**BOUZIDI Abdelmadjid, 1999, p 75**). وهكذا فإن تشخيص أية مؤسسة عمومية وطنية هو في الأساس ضروري من أجل الحسم في قرار غلق المؤسسة، تقويمها، بيع جزء من أصولها، بيع المؤسسة بأكملها (**HAMDI Kamel, 1995, p 08**) .

المبحث الثاني: القطاع الخاص:

تمهيد:

سنتطرق إلى تطور القطاع الخاص الوطني في النصوص التشريعية ومميزاته، قوانين الاستثمار الخاص، ونتوصل أن للخوصصة دورا هاما في توسيعه وتقوية قاعدته القانونية.

I - تطور القطاع الخاص في الجزائر:

قبل الشروع في الخوصصة قامت السلطة السياسية باتخاذ مجموعة من التعديلات على المستوى القانوني بإعطاء للقطاع الخاص حرية أكثر نظرا لنوعية السياسة الاقتصادية مقارنة بالمراحل الأخرى. لذلك سنتطرق إلى أهم المراحل التي عرفها القطاع الخاص من خلال عرضنا للمواثيق وقوانين الاستثمار ووصولا إلى الخوصصة ودوافعها ثم الشراكة الأجنبية.

1- **تطور مكانة القطاع الخاص الوطني في النصوص التشريعية:**

إن دراسة تطور القطاع الخاص من خلال قوانين الاستثمار التي مر بها الرأسمال الخاص الجزائري، يدعونا إلى دراسة مكانته من خلال مختلف المواثيق التي تشكل المذهب الاقتصادي الوطني، ونؤكد أن كل ميثاق إنما هو صورة للظروف الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي انبثق عنها، ما تجعل المواثيق تختلف.

أ - ميثاق طرابلس 1962: وجه هذا الميثاق خطابا قاسيا إلى القطاع الخاص، من خلال عدائه للبورجوازية الوطنية، لكن نظرا للظروف الناتجة عن الاستقلال، فإن الميثاق أثار مشاركة القطاع الخاص الأجنبي من خلال القانون الأول للاستثمار في جويلية **1963** لتشجيع

سلطة البلاد له **(شعلال عزيز، 1989، ص 40)**، وما يستخلص من ميثاق طرابلس أن القطاع الخاص الوطني الصناعي كان مهمشا لم يعط له الصفة الشرعية إلا النشاطات الحرفية.

ب - ميثاق الجزائر 1964 : أتى بصياغة تمثل اتجاها عدائيا للملكية الخاصة لطبيعة الحكم الثوري للدفاع عن مصالح الفئات الكادحة، ولكنه لم ينف مشاركة الرأسمال الخاص في التنمية فقرر إدماج رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي في شركات ذات الاقتصاد المشترك **(شعلال عزيز، 1989، ص 41)**.

جـ - الميثاق الوطني 1976: وفيه تم إقرار دور القطاع الخاص في بناء الاقتصاد الوطني، وأعطى شرعية للملكية الخاصة بحيث جاء فيه « **إن الملكية في الجزائر لا يجوز أن تكون مصدرا لأي سلطة اجتماعية... وأن تدمج الملكية الخاصة في مسار التنمية وتستهدف خدمة الفرد دون أن تنال أركان المجتمع** » **(جبهة التحرير الوطني، 1976، ص40)**. ومن هنا، نص الميثاق على تشجيع الاستثمار الخاص في مجال النشاطات المحدودة مكملا للقطاع العام.

د- الميثاق الوطني 1986: يمثل تحولا كبيرا في المواقف المتعلقة بالاستثمار الخاص، فهو يحدد بوضوح دور القطاع الخاص الوطني ويقرر دمجه في المخططات الإنمائية. ومن ضمن ما جاء فيه **« تحديد آفاق المستثمرين الخواص وإعطاؤهم الضمانات المناسبة في إطار القانون، وتشجيع كل المبادرات المفيدة لخدمة التنمية الوطنية، ويجب إدماج تنمية القطاع الخاص الوطني وتسييره في إطار مخطط التنمية» (جبهة التحرير الوطني، 1976، ص146).**

2- **تطور قوانين الاستثمار الخاص:**

إن المتتبع لهذه المراسيم عبر فترات مختلفة من تاريخ الجزائر، فإنه سيلاحظ تباينا في مواقفها تجاه القطاع الخاص. فالقانون الأول للاستثمار **(1963)** كان يشجع القطاع الخاص الأجنبي للاستثمار في الوطن بينما القطاع الخاص الوطني لم يخص بالعناية، أما القانون الثاني للاستثمار **1966** فقد أعطى دفعا أكبر للقطاع الخاص الوطني. ففي الفترة الممتدة بين **1963** و**1966** فإن لجنة الاستثمار قبلت **76** ملفا للاستثمار بمبلغ **60** مليون دينار جزائري، وخلقت **3075** منصب شغل. فقانون **1966** أتى بتسهيلات أحسن حيث تمت المصادقة على **60** ملف استثمار، وهذا ما يعكس تطورا ولو بسيطا للقطاع الخاص. بينما القانون الثالث **1982** للاستثمار، يحدد الإطار الشرعي لمشاركة المتعاملين الخواص في النشاطات الاقتصادية، لقد كان هذا القانون خطوة هامة باعتبار القطاع الخاص مكملا للقطاع العام. وما يوضح الدور المتنامي للقطاع الخاص هو ازدياد مشاريع الاستثمار خاصة بعد صدور قانون **(11 - 82)** نجد لجنة الاستثمار قد وافقت على **2292** مشروع استثمار بقيمة **3.5** مليار دج مع خلق **20.000** منصب عمل في قطاعات مختلفة. لم يتوقف الأمر عند هذا القانون فحسب، فقد استمرت السلطات في بناء الهياكل

الخاصة بالانتقال إلى اقتصاد السوق ويتجسد ذلك من خلال القانون الرابع للاستثمار المكمل للقانون رقم 88 - 25 لـ 12 جويلية 1988، بحيث عمل على إلغاء نصوص قوانين الاستثمار السابقة خاصة التي تحمل المضايقات المفروضة على القطاع الخاص الوطني، ثم جاء القانون الخامس للاستثمار، وهو متعلق **بالمرسوم التشريعي رقم 93 - 12** في أكتوبر 1993، أين يحدد كل القوانين من أجل إكمال ميكانزمات اقتصاد السوق بدون تفريق بين القطاع العام والخاص (الوطني والأجنبي) **(DERRAS Omar,1997, p 168-169)**، إذن تمكن القطاع الخاص أن يكسب قاعدة قانونية قوية أثناء تطبيق الخوصصة **(مرسوم 95 – 22)**.

3 - **مميزات القطاع الخاص في الجزائر:**

نظرا للطبيعة التي نشأ فيها القطاع الخاص الوطني، والظروف السياسية، الاجتماعية والإيديولوجية التي كانت تحيط به بعد الاستقلال، تميز أولا بأنه بقي بعيدا عن منافسة القطاع العمومي لتهميشه لدوره الثانوي، ولاهتمامه بالصناعات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من الأهمية التي يمثلها في المجال الاقتصادي **(LIABES Djillali, 1984, p 67)**. و**ثانيا** يعتبر حديث النشأة، لأن فكرة الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي لم تظهر إلا مع نهاية الستينات حيث كان ينتج بضائع توجه إلى المؤسسات العمومية وليس إلى السوق **(PENEFF Jean, 1981, p 8)**. ويحدد **القانون رقم 82 - 11** بتاريخ 21 أوت 1982 المتضمن أهداف القطاع الخاص الوطني، والمتمثلة في مشاركته في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية، خلق الوظائف، تحقيق تكامل القطاع العام عبر المشاركة في أنشطة التحويل والمساهمة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية. ويعد القطاع الخاص مصدرا هاما للموارد المالية سواء عن طريق الودائع المصرفية أم عن طريق مساهمته الجبائية **(المركز الوطني للدراسات، 1985، ص117- 124)**.

المبحث الثالث: المرحلة الانتقالية ودوافع الخوصصة في الجزائر:

تمهيد:

شرعت الدولة الجزائرية بالتمهيد في التوغل في أبجديات الاقتصاد العالمي المتبنى أساسا على آليات اقتصاد السوق الذي يستوجب الخوصصة في إطار خواص محليين أو أجانب.

I-المرحلة الانتقالية:

يعتبر الممثلون الاقتصاديون الأساس في التفاهم حول مضمون الانتقالية أي الأشياء الواجب تغييرها لإنجاح هذه العملية. وهنا تختلف الآراء حول الوتيرة التي يجب اتباعها.

أولا-عوامل الانتقال إلى اقتصاد السوق:

يوجد ثلاثة عوامل أساسية في عملية الانتقال:

1- **العامل الأول:** ضرورة استقرار الاقتصاد **(من 3 إلى 5 سنوات)**، هذا بالقضاء على السيولة الفائضة " **La sur liquidité** "، المراقبة المالية لنسبة الفوائد والتخفيض من المديونية أو على الأقل مواصلة دفعها.

2- **العامل الثاني:** تحرير الاقتصاد من **2** إلى **5** سنوات كتحرير الأسعار والمنافسة بأنواعها.

3- **العامل الثالث:** الاهتمام بالوقت في عملية الخوصصة ضروري جدا، وأخذه بعين الاعتبار من أولويات مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق **(من 10 إلى 20 سنة)**.

ومن هنا ترجع أسباب الخوصصة للنظام السائد، فهي تعني زيادة حصة القطاع الخاص في الاقتصاد. وهذا يمكن القيام به بثلاث طرق هي:

- **الخوصصة الإرادية:** هي بيع المؤسسات للعمال بأرخص الأثمان من طرف قدامى المديرين.
- **الخوصصة من الأعلى أو الكبرى:** هي تحويل كامل أو جزئي لأسهم الشركات الكبرى القديمة إلى مؤسسات، كانت بدورها قد حولت أسهمها إلى خواص أي هي طريقة للمتاجرة.

الخوصصة من الأسفل: هي خلق نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء ببيع أم تسيير المؤسسات القديمة بالمزاد العلني أم بخلق مؤسسات ابتداء من لا شيء **(HOLKBLAT, Norbert 1993, p 28-29)** .

ثانيا- مقاربات المرحلة الانتقالية:

إن الميزة الخاصة بالمرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق محصورة بين هذين المشكلين الدخول بنظام اقتصادي بين عدم قدرته وعدم كفاءته **(النظام الاشتراكي)**، والقيام بعملية التحول في إطار مفهوم سياسي تعددي حيث الطريق الواجب اتباعها تبقى مجهولة وصانعو هذه المرحلة **(المرحلة الانتقالية)** متعددون. فنجاح مخطط اقتصاد السوق يقف على المعرفة الجيدة للخيارات الاقتصادية أكثر منه على العمل السياسي، وبالتالي نتوصل إلى أن المعطيات السوسيو - ثقافية الأصلية، وتفهم الشعوب للتأثيرات على المد الطويل لمختلف أساليب الحكم هما العاملان الأساسيان لعرقلة عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق. ويمكن لنا من خلال كل هذا أن نبين ثلاث مقاربات للمرحلة الانتقالية:

1- **المقاربة العلمية الوراثية** "Approche génétique":

ترى هذه المقاربة أن الاقتصاد الاشتراكي كان اقتصادا مجمدا، لا يسير وفق متطلبات الاقتصاد العالمي المبني على الحرية في الملكية والتصرف في رؤوس الأموال، حيث إن العادات

والأساليب والآليات الاقتصادية القديمة المسيرة لهذا النظام الاشتراكي نتج عنها سوء التخطيط والتوظيف غير العقلاني للموارد البشرية. كما ترى هذه المقاربة أنّ الانتقال إلى مرحلة تسييرية أخرى **(اقتصاد السوق)** يتطلب من الهيئات الرسمية وحتى الأفراد تغيير تصرفاتهم وسلوكاتهم المهنية داخل المؤسسات.

2- **المقاربة التطورية** " Approche évolutionniste ":

ترتكز هذه المقاربة عكس السابقة، على حركية النظام الرأسمالي التي تتطلب من الرأسمالية إدارة المنظمات والمؤسسات الموجودة **(SAMSON Ivan, 1990, p 51 – 52)**، وبالتالي فإنه: **« قبل التحليل في ماهية المنظمات التي تستخدمها جماعة عمالية ما، يجب أولا وقبل كل شيء خلق الإطار التنظيمي الذي يسمح بإنتاج هيئة قوية من خلال تحديد أفضل وأحسن المقاولين العمال » (PELIKAN (P), 1992, p 15).**

3- **المقاربة العقلانية** " Approche rationnelle ":

تقتضي هذه المقاربة على غرار المقاربتين السابقتين، تحديد الهدف المنشود والهيئات التي تسير اقتصاد السوق، وكذا الأساليب الخاصة بالتوظيف العقلاني والمحدد للعمال. وبالتالي فإنها تعتمد على الاقتصاد المخطط المبني على قواعد أساسية للاقتصاد الوطني. وللوصول إلى الهدف المنشود يجب تحديد قائمة المقاييس والتغييرات الواجب القيام بها.

ثالثا– نقد المقاربات الثلاث:

نلاحظ بعد عرضنا لهذه المقاربات الثلاث أنها تسلط الضوء على المرحلة الانتقالية سواء في بدايتها أم نهايتها أم حتى في حركيتها، فما هي الرؤى المختلفة حول كل واحدة منها؟

1 – **المقاربة الأولى:**

إن الأسس التي ترتكز عليها هذه المقاربة ترشحها إلى الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى ما بعده مع التأكيد على أهمية التغيير في التصرفات التي تشغل مكانا هاما في علم الوراثة. لكن بالمقابل يمكن أن تؤدي إلى الإفراط في البحث عن تفاصيل الماضي ومؤشراته، ولا تعطي أبدا المؤشرات الحقيقية حول طريقة التغير في التصرفات.

2- **المقاربة الثانية:**

تظهر أكثر تلاؤما بالنسبة للدول التي لا تزال ذاكرة الرأسمالية حاضرة فيها. ولكن في الدول التي سيرت بالنمط الاشتراكي، وبسبب غياب المخططات عند عملية الانتقال إلى الاقتصاد الحر، تبرز المافيا السياسية والاقتصادية التي تظهر في شكل مقرات اقتصادية لا علاقة لها بالاقتصاد الحر.

3- **المقاربة الثالثة:**

المشكل أن اقتصاد السوق ليس نتاج تعريف أولي ولكنه نتاج تطور تاريخي متشعب، فأين نجد العقلانية المسيرة للمهام؟ أهي في ثقل الدولة، أم في حجم المؤسسات، أم في قواعد المنافسة الاقتصادية؟ تستحق هذه المقاربة، ذات غاية معينة، البحث في تسطير الحدود بين الشيء المنظم والفعل الإرادي في مراحل التطور، وبالتالي تثبيت عملية الانتقال للوصول إلى الخوصصة. كما تعتمد هذه المقاربة من جهة على البحث في العلاقة بين التنظيم المحكم لعملية التحويل إلى اقتصاد السوق، ومن جهة أخرى البحث في الإرادة السياسية المعتمدة في هذا الاتجاه للتقليل من أسباب الفشل، خاصة وأنها تعمل داخل فضاء رأسمالي مبني على المنافسة أين يسيطر ويهيمن الرأسماليون على رأس المال **(SAMSON Ivan, op. cit, p.52)**.

II - عوامل الدفع إلى الخوصصة في الجزائر:

1- **الدوافع الاقتصادية، المالية، السياسية والقانونية للخوصصة:**

يمكن تفسير حركة الخوصصة التي مست عددا كبيرا من الدول كالجزائر بعوامل اقتصادية، مالية، قانونية وسياسية، وعلى وجه الخصوص في عدم وجود المتاحات المالية لذلك تسعى إلى معالجة عجز ماليتها العامة دون رفع حجم مديونيتها **(BOUSSOUMAH Mohamed, 1994, p 13)**. حيث نجد من الدوافع الاقتصادية الداعية لعملية الخوصصة، السعي لرفع الكفاءة الاقتصادية والفعالية، الجودة والتحكم في التكاليف بهدف تقديم سلع وخدمات بأسعار قادرة على منافسة الأسعار الدولية **(ماهر أحمد، 1997، ص24)**. أما دوافعها المالية فتتمثل في تقليص عجز ميزانية الدولة **(الموسوي ضياء مجيد، 1995، ص 60)**، ومعالجة العجز المالي لأغلب المؤسسات الوطنية بسبب نمط التسيير المنتهج آنذاك، إذ نلاحظ أن الجدال القائم اليوم حول الخوصصة هو جدال سياسي لاحتياجها للتأييد السياسي **(مجلة المجال، 1993، ص 22)**. فالحرية السياسية ومبدأ الفردية يجسدان الديمقراطية الحقيقية في جميع الميادين، وعليه فالمعنى الحقيقي للخوصصة هو الديمقراطية في مجال التخطيط، الإنتاج، توزيع الثروة، الاستهلاك وحق التملك **(بدعيدة عبد الله، 1995، ص 07)**. فهي تساهم في تفادي كل ظواهر الرشوة أما من الجانب القانوني فإن الدافع هو إعادة النظر في التشريع وتكييفه مع متطلبات اقتصاد السوق **(هانكي ستيف، 1990، ص 101)**.

2- **العوامل الداخلية:**

أ - الخلل في تسيير الاقتصاد: وذلك من التشخيص النسبي للنتائج المالية السلبية للقطاع العام الذي أظهر إفلاس وعدم فعالية المؤسسات العمومية التي تعتبر كأداة للاستجابة لمطالب السلطات السياسية في تحقيق بعض المتطلبات الاجتماعية، ولم تعد الدولة قادرة على أن تقدم لها إعانات

لإنقاذها مما تطلب منها تغيير سياسة القروض البنكية (BENISSAD Hocine, 1994, p 176) ، بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات لم تعد قادرة على خلق مناصب شغل إضافية وبالتالي، فاق معدل البطالة 25 % من السكان النشطين **(في المتوسط)** وفق مجلة المنظمة الوطنية للإحصاء للعدد 20 سنة 1996.

ب - **الخلل في تسيير التوازن الخارجي التجاري والتكنولوجي:** يتميز اقتصاد الجزائر بالتبعية للخارج، الاعتماد على الوسائل التقليدية في الإنتاج الصناعي والفلاحي، انعدام الترابط الداخلي بين الفروع المختلفة مما أدى لنمو غير متوازن بين القطاعات الاقتصادية **(حسين طاهر، 1997، ص 04).**

ج- **الخلل في إستراتيجية التنمية:** سوء استغلال موارد مادية بشرية وتهميش القطاع الخاص.

3- **العوامل الخارجية:**

تعود العوامل الخارجية التي فرضت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إلى ما يلي:

أ- **ظهور نظام دولي جديد**: تقوده قوى رأسمالية تتبنى المنافسة واقتصاد السوق.

ب- التراجع الكبير لأكبر البنوك التجارية الخارجية في تمويل استثمارات الدول النامية منها الجزائر ابتداء من سنة 1986، بتأثيره على مداخيل ميزانية الدولة بالانخفاض **(BENISSAD, 1994,Hocine , p 417).**

ج- **نجاح الإيديولوجيات الليبرالية**: في ظلها يقتصر دور الدولة على اقتطاع الضريبة لضمان تقديم الخدمات العامة وابتعادها عن النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، فالجزائر تبنت هذه الإيديولوجية خاصة مع تخلي الخزينة العامة في السنوات (1989 – 1992) عن كل أشكال التمويل المباشر للاستثمارات العامة المنتجة (BENISSAD Hocine, 1994, p 517). إن إخفاق أسلوب التسيير الاشتراكي ساهم في نجاح المعسكر الرأسمالي وفق المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي.

د- **موقف المؤسسات المالية الدولية**: كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD)، حيث طلب من هذا الأخير في أكتوبر 1991 بتأكيد عقد اتفاقية القرض، بتدعيم الإصلاحات الضريبية والجمركية، فقام بإعادة النظر في مضمون المشروطية التي تم التفاوض عليها من قبل، مع الالتزام بضرورة فتح المجال الواسع لإمكانية خوصصة أو فتح رأسمال المؤسسات التي تمتلكها الدولة (BENISSAD Hocine, 1994, p 417). ومن هنا نجد أن هذه المنظمات أصبحت تشكل أداة ضغط خارجي لتطبيق سياسات الإصلاح على الدول التي تعاني الاستدانة الخارجية لنمط التسيير السابق، وهذا عكس ما نجده من خلال الهدف

الأسمى للمنظمات الذي يسمح بتنسيق الأفعال للوصول للأهداف المرتكزة على منهج تقسيم العمل، السلطة، الاتصال (MORIN Jean-Michel, 1996, p 56).

هـ- مشكل المديونية: أدى انهيار سعر البترول بأكثر من ثلثي قيمته **(من 30 إلى أقل من 10 دولار للبرميل الواحد)** منذ **1986** إلى تقلص حجم العائدات السنوية للدولة من **12.72** مليار دولار إلى أقل من **7.26** مليار دولار أي بنسبة **43 %** مما سبب أزمة مالية خانقة انعكست سلبا على التوازن العام لميزان المدفوعات الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج. هذا العجز الذي انتقلت قيمته من **1.67** مليار دولار سنة **1985** إلى **6.18** مليار دولار سنة **1992**، دفع بالبلاد إلى اللجوء السنوي المتكرر للاقتراض من الخارج مما أدى إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد. وتعتبر المديونية عبئا ثقيلا على الدول النامية كالجزائر ذات المديونية- أزيد من **32** مليار دولار سنة **1998**- ، مما أدى بها إلى العجز عن تمويل تنميتها وحاجياتها إلى المواد الاستهلاكية. فتطور حجم المديونية يزداد تدريجيا في السنوات (1991، 1992، 1993، 1994، 1995، 1996، 1997، 1998) على التوالي إلى: (26.31، 26.35، 24.01، 26.72، 29.19، 31.30، 32.65، 32.25) وحدة (**ملايير الدولارات**)، وذلك وفق تقرير الأستاذ الباحث "حموم ديدين" في **جريدة الوطن** في **29** مارس **1998** حول مقالة المديونية وعدم الاستقرار الاجتماعي من خلال التجربة الجزائرية.

المبحث الرابع: تشريعات، شروط، أهداف، مشاكل الخوصصة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

قامت الدولة الجزائرية بسن تشريعات ونصوص قانونية للخوصصة وكيفياتها وشروطها وأهدافها مع تقييم بعض المشاكل والآثار المترتبة عنها.

1- **التشريعات والنصوص القانونية للخوصصة وكيفياتها:**

أمام ضعف القطاع العام، قرّرت السلطات التوجه إلى خوصصة رأسمال المؤسسات العمومية وترك المجال للقطاع الخاص لإثبات كفاءاته، فحددت الأساليب لخوصصة المؤسسات باستعمال **04** خيارات هي: البيع عن طريق السوق المالي، عرض علني بسعر ثابت، المزايدة وعقد التراضي، فلا تطبق طريقة واحدة لاختلاف المشاريع الاستثمارية.

2- **شروط وأهداف الخوصصة في الجزائر:**

أنجزت الجزائر برنامجا واسعا لتصحيح الهياكل الاقتصادية للتوازن المالي، تحرير الاقتصاد وتشجيع المبادرة الخاصة برفع القيود على التجارة الخارجية ومنظومة الأسعار، وإصلاح النظام

الجبائي **(مجلة الاقتصاد والأعمال، 1999، ص 60)**. ونجاح عملية الخوصصة يتطلب توفير شروط أساسية هي: الابتعاد عن أساليب التسيير الإداري السابق، تخلّي الدولة عن دورها الإنتاجي لصالح المتعاملين الخواص الأكفاء لتحقيق الفعالية الاقتصادية، حماية القدرة الشرائية للمواطن، تحسين فعالية السياسة الاجتماعية، اللجوء إلى عملية الإشهار عند كل عملية خوصصة، وجوب الدولة أن تأخذ دورها كضابط وكمنظم للاقتصاد، لتفادي كل أشكال الاحتكار. ومن الناحية القانونية وفق **المادة 42 « يتعين على المجلس، قبل الشروع في أية عملية تحويل الملكية، أن يكلف مهنيين معتمدين بإعداد تقرير عن مراقبة الحسابات يؤكد الأرقام المضمّنة في الوضعية المحاسبية التي شكلت أساس تقييمها لكل مؤسسة عمومية » (الجريدة الرسمية، 1995/09/03، ص09).** وعلى **البنك الوطني الجزائري** قطع أبعد مرحلة في عملية التطهير والتحديث بين البنوك الجزائرية بعد أن اختارته الدولة من ضمن مصرفين حكوميين للدخول في عملية الخوصصة **(مجلة الاقتصاد والأعمال، 1999، ص 85)**. بعد برنامجي التصحيح الهيكلي والإنعاش الاقتصادي للسنوات **(1995–1998)**، تعزّزت الوضعية المالية الخارجية للجزائر من جدولة الديون بالتوازن مع تطبيق سياسة مالية ونقدية محكمة. فبعد أن تمّ بيع موجودات الشركات المنحلة انجرّ عنها بيع أكثر من **600** مؤسسة عمومية من الحجم المتوسط إلى العمال وسمحت هذه العملية بتأسيس أكثر من **1000** شركة أسهم. أمّا الشركات العامة الكبيرة فقد وافقت الحكومة على برنامج خوصصة يغطي **250** مؤسسة وشرع في بيع المرحلة الأولى التي تضّم **89** شركة **(مجلة الاقتصاد والأعمال، 1999، ص 60)**. إن تحسين المحيط القانوني باختيار وسائل أكثر عقلانية للضبط والتنظيم يطمح إلى هدفين مهمين لنجاح برنامج الخوصصة هما تحسين الفعالية الاقتصادية وتغيير نظام تقسيم الدخل. وأكثر تحديدا الدخول في بالمساهمة بجزء من رأس المال، مع خلق مناصب شغل **(BENACHENHOU Mourad, 1994, p 23)** وتوسيع قاعدة الملكية للسوق العالمية **(الجريدة الرسمية، 1995/09/03، ص 10)**. ويرمي برنامج الخوصصة إلى تحقيق هدفين أساسين هما: تمويل الخزينة العامة من جراء بيع المؤسسات العمومية وإبعاد هذه المؤسسات من الخطر المالي بمشاركة القطاع الخاص **(BOUSSOUMAH Mohamed, 1994, p 13)**.

3- **مشاكل الخوصصة في الجزائر:**

تتمثل المشاكل المعرقلة لعملية الخوصصة عدم الاستقرار السياسي، وعدم الإسراع في حل سياسي سلمي وشامل يساعد على تقليص سيادة الدولة الوطنية. ومن بين المشاكل التقنية: تحديد حق الخوصصة، المؤسسات التي سوف تخوصص، قيمة وتقييم الأصول، من المتحصل على هذه الأصول ؟ ومن الشاري وطني أو أجنبي وأي أجنبي ؟ (أي استثمار محلي أو أجنبي) عدم وجود مؤسسات مصرفية ناجحة. وبالتالي اللجوء إلى مسار الخوصصة يعتبر

تواصل منطقي للإخفاقات والإنفصالات وآخرها الإصلاحات الاقتصادية لـ 1988 **(بوضرسة معمر، 1996، ص 2)**.

4- **الآثار الاجتماعية والاقتصادية للخوصصة في الجزائر:**

• **الآثار الإيجابية:** تعتبر الخوصصة أداة هامة لتحويل النظم السائدة إلى نظم رأسمالية، وتقوم بمنع السيطرة الأجنبية والقضاء على الاحتكارات بإصدار قوانين كاستحداث الحكومة الجزائرية سهما تملكه، يخول لها حق التدخل وفرض الرقابة على مؤسسة ما (ABDELADIM Leila, 1998, p 220) وآثار أخرى كالمنافسة واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار في جميع الميادين، توفير الوظائف وزيادة الصادرات (مجلة المجال، 1993، ص 20). وأهم الإغراءات التي توفرها برامج الخوصصة للمتعاملين والمستثمرين الأجانب تتمثل في اقتحام أسواق جديدة في البلدان النامية التي تتوفر على اليد العاملة قليلة التكلفة (مجلة المجال، 1993، ص 21)، المردودية الجيدة والتقليل من المجازفة في حالة الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المخوصصة (BENOSMANE Mahfoud, 1994, p 18).

• **الآثار السلبية:** تتضمن الخوصصة بعض الآثار السلبية على مستوى الطبقات الاجتماعية من أهمها: انخفاض الاهتمام بالتزامات تشغيل وتكوين اليد العاملة من المصالح المعنية، نقص في نوعية السلع والخدمات التي تقدمها المؤسسة، وليس هناك ضمانات كافية للتحسينات المقرر تحقيقها في مستويات الكفاءة. فتسوية التناقضات وتصحيح الإختلالات الاقتصادية يؤدي إلى ضغوطات سياسية واجتماعية تتضرر من خلالها الطبقات الشعبية، وهذا بإتباع الإجراءات المرافقة لعملية نقل الملكية، نذكر منها: إلغاء الدعم المخصص للمواد الاستهلاكية، تقليص عدد المستخدمين في المؤسسات العمومية وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، وهذا من جراء تراجع أو تقلص دور الدولة في عملية التدخل المباشر في الحياة الاقتصادية **(عمورة جمال، 2000، ص 105)**، وآثار سلبية أخرى في حالة إمكانيات تطوير المنافسة في الأسواق تكون محدودة **(BENOSMANE Mahfoud, 1994, p 18)**، تسريح العمال، البطالة، الفقر، تشكيل طبقتين اجتماعيتين متضادتين غنية وفقيرة، ولوحظ تطور عدد العمال المسرحين من الملفات المودعة لدى الصندوق الوطني لتأمين البطالة، أنتقل من **54528** ملف في ماي **1997** إلى **143234** ملف في أفريل **1998** أي بنسبة **162.68 %**، ثم انتقلت النسبة إلى **184.47 %** خلال شهر واحد أي في ماي **1998** مقارنة مع شهر ماي **1997**، وأن عدد الملفات المقبولة في شهر ماي **1997** بلغت **89.86 %** من مجموع الملفات المودعة، أما في ماي **1998** بلغت نسبة الملفات المقبولة **79.31%** من مجموع الملفات المودعة **(Revue d'Information, 1998, p 07)**.

المبحث الخامس: الشراكة الأجنبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

تمهيد:

شهدت السنوات الأخيرة تغيرات عالمية سريعة، فلقد تحول العالم إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجيا والمعلوماتية التي نتجت عنها بروز مفهوم العولمة، وبمساهمة منظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية العملاقة كالاتحاد الأوربي والشركات متعددة الجنسيات وآليات السوق الحر والاندماج بين المؤسسات الكبرى، وهذا ما أثر على المؤسسات الاقتصادية بتلاشي الحواجز السياسية والجغرافية والثقافية والاقتصادية بين الدول، كما تقاربت الأسواق في مختلف دول العالم لتشكيل سوقا عالميا موحدا. وفي ظل اقتصاد السوق وتوسع الاستثمارات وتطور المنافسة الاقتصادية بين المؤسسات التي تم لجوء بعضها إلى السياسية الاحتكارية باتحاد مؤسستين أو أكثر في ميدان معين قصد مواجهة ظاهرة المنافسة العالمية، إلا أن هذه السياسة ما لبثت أن تحولت إلى إستراتيجية الشراكة بتعاون بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين كآلية للنمو والتوسع الخارجي وتبديل العلاقة التنافسية بعلاقة تعاونية ومن ثم تحقيق التكامل.

ولقد شهدت الجزائر مؤخرا نفس التغيرات لتحرير تجارتها الخارجية مع توقيعها لاتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي ورغبتها في إنشاء منطقة للتبادل الحر، كما قامت بتجسيد برامج إصلاحية واسعة تهدف إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق والانفتاح على إتباع إستراتيجية الشراكة الأجنبية كوسيلة فعالة وضرورية لكفاءة وتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

1- **الشراكة الأجنبية مفهومها، أسبابها:**

ظهرت الشراكة مع بداية الثمانينات مع هيمنة البنية الأمريكية على أوروبا، وتمثل كل من الشراكة، التعاون والتحالف الاستراتيجي من المصطلحات المتداولة كثيرا في هذه السنوات الأخيرة **(Mohamed SAIDANI et autre, 2004, p 01)**.

أولا-مفهوم التعاون:

إن مفهوم التعاون ينطوي على عدد كبير من العلاقات التعاقدية التي تنشأ بين المؤسسات، والمنطوية على عدة نشاطات اقتصادية (بحوث، تطوير، إنتاج وتوزيع)، ويستند التعاون إلى عنصر الثقة بين الأطراف المتعاونة. ويوجد هناك نوعين من التعاون، تعاون بين مؤسسات غير متنافسة (مؤسسات متكاملة)، وتعاون بين مؤسسات متنافسة **(Gérard BALANTZIAN, 1997, p 71-73)**، ويصطلح عليه بالتحالف الاستراتيجي الذي هو إحلال التعاون محل المنافسة بين الأطراف **(Mohamed SAIDANI et autre, 2004, p 03)**.

ثانيا-مفهوم التحالف الاستراتيجي:

وهو سعي شركتين أو أكثر نحو تكوين علاقة تكاملية تبادلية بغية تعظيم الاستفادة من الموارد المشتركة بينهما **(أحمد سيد مصطفى، 2000، ص 57)**.

أو هو إحلال التعاون محل المنافسة المؤدية إلي خروج أحد الأطراف من السوق للسيطرة على المخاطر والتهديدات، مع المشاركة في الأرباح والمكاسب **(فريد النجار، 1999a، ص 14)**. **أو** هو عملية سياسية واقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق فوائد مشتركة لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي **(عماد صفر سالمان، 2005، ص 156)**. أو هو عبارة عن اتفاقية أو عدد من الترتيبات المبرمة بين مؤسستين أو أكثر تستهدف الربط بين أعمالها أو تكوين شراكة تجارية أو صناعية لرفع فعالية أطراف التحالف، أو خلق ميزة تنافسية جديدة أو دعم المزايا الحالية من خلال التبادل والتعاون المشترك في مجال التكنولوجيا والسلع والمهارات وغيرها... **(عبد السلام أبو قحف، 2001، ص 449)**.

ثالثا-أشكال التحالف الاستراتيجي:

ويمكن تصنيفه حسب عدة معايير وأهمها ما يلي:

أ- أشكال التحالف الاستراتيجي حسب أطراف التحالف: يمكن أن يأخذ التحالف الاستراتجي أشكال عديدة تبعا لأطراف التحالف ومن بينها نجد **(علي حسين علي وآخرون، 1999، ص 476- 477)**: تحالف بين المنافسين وهو قصير الأجل وأحيانا ما لا يتم تحقيق أهداف الطرفين، وتحالف الضعيف لتنسيق الجهود وتوحيد الإمكانيات، وتحالف بين المتمايزين يكون بين طرفين أحدهما قوي والأخر ضعيف، ولا يتعدى هذا النوع من التحالف مدة خمس سنوات.

ب- أشكال التحالف الاستراتيجي حسب مجال التحالف: يمكن أن يأخذ التحالف الاستراتيجي بالنظر إلى مجال التحالف الأشكال التالية **(عماد صفر سالمان، 2005، ص 164-165)**: تحالفات العلوم والتكنولوجيا المتقدمة في مجال الأبحاث العلمية المشتركة، تحالفات التكنولوجيا الضخمة في مجال المشاريع الضخمة والحيوية وتحالفات العلوم صغيرة الحجم في مجال نقل التكنولوجيا ومراكز البحث العلمي الصغيرة، وتحالفات التكنولوجيا صغيرة الحجم وتكون بين شركات وجامعات ومعامل.

ج- محاور التحالف الاستراتيجي: مهما كان شكل هذا التحالف فإنه يركز على ثلاثة محاور رئيسية هي **(بن عزة محمد الأمين ويتيم محمد، 2005، ص 3-4)**: **أولا** المشروع المتمثل في الأهداف المراد تحقيقها من التعاون، **ثانيا** العلاقة أي ما يربط الأطراف إما مادية أو

إنسانية مبنية على الاتصال وعلى البحث المشترك لأهداف متوسطة وطويلة الأجل، **ثالثا** العقد الذي يخص الجانب القانوني الذي يسير الاتفاق.

د- أسباب التحالف الاستراتيجي: وتتمثل في **(علي عباس، 2003، ص 193- 194)**: تسهيل الدخول إلى الأسواق الأجنبية، اقتسام التكاليف التي تنشأ عند الحاجة إلى تطوير أو استثمارات جديدة، الجمع بين المهارات والأصول الثابتة التكاملية، الحصول على معايير تقنية بغية صناعتها، سعي المؤسسات لتوفير قوى عاملة مؤهلة تساهم في تحسين الإنتاجية والمنافسة، حيث لا يجدي معه تحسين سياسات الاستقطاب والاختيار والتدريب خاصة مع عدم توافق مؤهلات الأفراد مع متطلبات المؤسسات خاصة في الدول النامية، مما يتطلب تحالفا استراتيجيا بين المؤسسات الاقتصادية **(Gérard BALANTZIAN, 1997, p 59)**.

رابعا-تعريف الشراكة:

تعرف الشراكة وفق عناصرها التالية **(بن حبيب عبد الرزاق وآخرون، 2002، ص 221)**: **أولا** هي عقد يتم من خلاله اشتراك طرفين أو أكثر ويمكن أن يكون الشريك طبيعيا أو معنويا، حيث تتطلب مساهمة الأطراف بحصة من مال أو عمل حسب ما يتفق عليه الشريكين، **ثانيا** تمثل المساهمة في نتائج المشروع من أرباح أو خسائر تكون حسب ما يتفق عليه الطرفان. وتستعمل الشراكة دلالة على معنى التحالف والعكس صحيح لكونهما يعتبران من أشكال التعاون.

خامسا-تعريف الشراكة الأجنبية:

هي مشروع يشارك في امتلاكه أو إدارته طرفان من دولتين متخالفتين أي اتفاق بين طرفين أو أكثر من جنسيات مختلفة للمساهمة في تحقيق أهداف معينة ومحددة الزمن، وتبنى على حسن النية في التعامل بين الأطراف المشتركة **(قلش عبد الله، 2006، ص 2)**. فهي بمثابة روح للتعاون بين طرفين لهما أهداف محددة، تقوم أساسا على الثقة المتبادلة بين الأطراف ويتم تجسيد ذلك في اتفاق معين، وتفترض إقامة علاقة شراكة ما يلي **(Mohamed SAIDANI et autre, 2004, p 2-3)**: المعرفة المشتركة والمتبادلة للشركاء، الإدارة الرغبة في العمل والتعاقد بصورة دائمة، إمكانية استعادة الحرية المطلقة في التصرف في حالة إنهاء العلاقة.

1- **أسباب الشراكة الأجنبية:**

تعتبر الشركة الأجنبية فرصة هامة تفتح الطريق على مصادر جديدة للربح والتطور، فاللجوء إليها يبرره التعاون بين الأطراف وتبادل المنافع الاقتصادية وتعظيم الاستفادة منها **(قلش عبد الله، 2006، ص 2)**، كما تعتبر ممر ضروري وإلزامي للمؤسسات المحلية بتقديمها ميزة إضافية فيما يخص جودة السلع والخدمات المعروضة على مستوى السوق الوطني،

والسماح للمنتجات والخدمات المحلية بأن تأخذ مكانها في السوق الأجنبي (Rabah BETTAHAR, 1992, p 11). ويمكننا حصر أهم هذه الأسباب فيما يلي:

1-1- الأسباب الخارجية: وفق تطورات المحيط الدولي ويكون التكيف حسبها، فهي كما يلي:

أ- تنامي ظاهرة العولمة: إن المنطق الاقتصادي المعاصر وعولمة الأعمال تفرض على المؤسسات الاقتصادية البحث خارج إقليمها عن أسواق جديدة لرؤية عالمية ودولية جديدة (Gérard BALANTZIAN, 1997, p 69)، فظهور العولمة وتناميها مؤخرا يعتبر سببا رئيسيا لبروز فكرة الشراكة الأجنبية، حيث أصبح التعامل يتم في عالم تلاشت فيه الحدود والحواجز بين الأسواق والدول **(أحمد سيد مصطفى، 2000، ص 58)**.

ب- تزايد حدة المنافسة: في عصر العولمة يعتبر ازدياد حدة المنافسة سببا هاما لقيام الشراكة الأجنبية بين المؤسسات الاقتصادية باعتبارها وسيلة هامة للتعاون والاتحاد فيما بينها **(محمد يعقوبي ولخضر عزي، 2004، ص 8)**.

ج- التطور التكنولوجي وسرعة التغيير: إن التغيرات الحاصلة في المحيط الدولي في ظل تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال يفرض على المؤسسات الاقتصادية مواكبة التطورات والانفتاح على الأسواق العالمية بانتهاج الشراكة الأجنبية كحل يساعد على مسايرتها والتقليص من تكاليف الأبحاث التكنولوجية في ظل تزايد حدة المنافسة **(محمد يعقوبي ولخضر عزي، 2004، ص 7)**.

1-2-الأسباب الداخلية: متعلقة بالمؤسسات الاقتصادية في حد ذاتها، وتتمثل كما يلي:

أ- الرغبة في النمو: ويمكن تحقيق هذا الهدف بطريقة سريعة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الأجنبية، فتتوسع معها الحصة السوقية للحفاظ على حجم المبيعات أو زيادته **(هاني حامد الضمور، 2004، ص 377)**.

ب- الرغبة في التعاون والسيطرة على الأسواق ومراقبتها: تسعى المؤسسات لتطبيق التعاون الذي ينتج عنه تبادل الخبرات والأفكار والكفاءات. وتتحقق مراقبة الأسواق من خلال الشراكة الأجنبية بتوسيع دائرة الشركاء لتغطية أكبر رقعة جغرافية من السوق والتحكم في مراقبة حركة دوران المنتوج في السوق **(تشام فاروق، 2004، ص 04)**.

ج- البحث عن تخفيض التكاليف: إن اشتراك أكثر من مؤسسة في العملية المطلوبة يؤدي إلى توزيع التكلفة بين الأطراف المشتركة، فالشراكة هي عاملا للدخول إلى الأسواق العالمية **(صلاح عباس، 2003، ص 83- 84)**.

3- **أهداف الشراكة الأجنبية، أنواعها وآثارها:**

2-1- أهداف الشراكة الأجنبية: إن المؤسسات الاقتصادية التي تدخل في اتفاقيات الشراكة مع المؤسسات الأجنبية فإنها تنتظر عائدا منظورا من الموارد المالية أو غير منظور يتجلى في القدرات التنظيمية والخبرات والمهارات التقنية أو العمل المشترك من أجل تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية **(علي حسين علي وآخرون، 1999، ص 472)**، ومن أهم أهدافها ما يلي: تسهيل الدخول إلي الأسواق الدولية من خلال اختيار الشريك الاستراتيجي المناسب، المشاركة في المخاطر لحدة المنافسة، فيصبح المنافس حليف وشريك للمؤسسة **(قلش عبد الله، 2006، ص 2- 3)**، الربط والتكامل لرفع فعالية الأطراف أو خلق ميزة تنافسية جديدة أو دعم المزايا الحالية وفق التعاون المشترك في مجال التكنولوجيا والسلع والمهارات والمعارف والموارد **(عبد السلام أبو قحف، 2001، ص 449)**، الاستفادة من مزايا تآزر الموارد والإمكانيات، تعد وسيلة هامة لعملية التحويل التكنولوجي وعامل لزيادة فعالية التسيير وتطوير المشاريع الاقتصادية حيث أنها تجمع بين شريكين من بلدين مختلفين لكل منهما معلوماته ومعارفه الخاصة، فتتجمع تلك المعارف والخبرات لتزيد في فعالية التسيير، كما تهدف الأطراف المتعاقدة ضمن اتفاقية الشراكة الأجنبية إلي استغلال الفرص الجديدة للسوق عن طريق التطور الداخلي للمنتجات والإمكانيات التكنولوجية الخاصة، وتوسيع الأنشطة **(قلش عبد الله، 2006، ص 2)**، وأيضا تهدف إلى الانتشار والتوسع لصالح المؤسسات العالمية الاحتكارية التي تشارك المؤسسات الوطنية في مختلف المشاريع المنتجة سواء بالتكنولوجيا أو المعرفة أو المعدات أو العمالة أو برأس المال، لاكتساب الشريك المحلي الخبرة في المنافسة العالمية ونظم التسيير والإدارة حيث أن الشركات المحلية تضمن دعم الشركات العالمية لها لتحقيق النجاح **(أمين عبد العزيز حسن، 2001، ص 269)**. ومن جهة أخرى نجد أن أسس اتفاقيات الشراكة تتعلق بالابتكار التكنولوجي للمنافسة العالمية وارتفاع تكاليف البحوث والتطوير **Denis TERSEN, Jean Luc (BRICOUT, 1996, p 11-15)**.

2-2- أنواع الشراكة الأجنبية: يمكن تصنيف الشراكة الأجنبية حسب القطاعات، الأطراف، وطبيعة الأطراف المتعاقدة، ونوضح ذلك فيما يلي:

2-2-1- الشراكة التجارية: وهي تقتصر على القيام بأعمال تجارية مشتركة، أي أن أحد الأطراف يقوم بشراء وبيع منتجات الطرف الأخر (قلش عبد الله، 2006، ص 3). فلهذا النوع من الشراكة طابع خاص لارتكازها على تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق التجارية من خلال استغلال العلامات التجارية أو ضمان تسويق المنتجات، وهذا الشكل يخص جانب التسويق بشكل كبير **(بن حبيب عبد الرزاق وآخرون، 2002، ص 222)**. وتتمثل صيغة هذه الشراكة في التعاون المشترك بين مؤسستين أو أكثر، لكون مؤسسة الأصل تعاني من ضعف

في تسيير نشاطها التجاري، فتلجأ لترويج جزء من منتجاتها في السوق المحلية أو الخارجية وفتح شبكات جديدة للتوزيع، وهو ما ينعكس على رقم أعمالها بصفة إيجابية.

2-2-2- الشراكة الصناعية: وتخص المجال الصناعي أين تجتمع الأطراف وتتفق على إنجاز أعمال صناعية من خلال مشاركة التجهيزات والوسائل ومختلف عوامل الإنتاج التي يمتلكها الأطراف **(قلش عبد الله، 2006، ص 3)**. فهي اتفاق بين الأطراف للاشتراك في التكاليف والمخاطر المصاحبة للاستثمار الصناعي، وهي ذات جدوى اقتصادية عندما يملك كل طرف ما لا يملكه الطرف الأخر وبتكامل الأطراف تتحقق الفائدة **(تشام فاروق، 2004، ص 02)**.

2-2-3- الشراكة الخدماتية: وهي تكون على شكل عقود الإدارة وفق اتفاقيات تقوم بمقتضاها الشركة الأجنبية بإدارة وتسيير كل أو جزء من الوظائف المتعلقة بمشروع معين في الدولة المضيفة مقابل عائد محدد **(عبد السلام أبو قحف، 2001، ص 501)**.

2-2-4- الشراكة المالية: هي مساهمة مؤسسة ما في رأسمال أو أكثر، وتتخذ طابعا ماليا في مجال الاستثمار، وتختلف عن الأشكال الأخرى من خلال **(بن حبيب عبد الرزاق وآخرون، 2002، ص 222)**: وزن كل شريك، مدة أو عمر الشراكة، وتطور المصالح لكل شريك.

2-2-5- الشراكة التقنية: وتتضمن نقل التكنولوجيا الحديثة واستعمالها في العمليات الإنتاجية، واتفاقيات البحث والتطوير ونقل المعرفة والترخيص **(قلش عبد الله، 2006، ص 3)**. وتهدف إلى تطوير المنتوجات وتحسينها مع تقليص التكاليف الإنتاجية والدخول إلى أسواق جديدة بالمنافسة والفعالية **(بن حبيب عبد الرزاق وآخرون، 2002، ص 223)**، وتؤدي إلى الاشتراك في ميزانيات البحوث وتبادل الخبرات وتخفيض المخاطر، وهذا النوع من الشراكة يوجد بكثرة في المجالات التالية **(فريد النجار، 1999a، ص74)**: شركات الأدوية العالمية، البحث والتطوير بين الجامعات ومراكز الأبحاث والشركات الكبرى، مجال إنتاج الأسلحة والسلع الإستراتيجية، ميدان إنتاج أجهزة الكمبيوتر والأجهزة المعلوماتية، الشراكة في تمويل بحوث تطوير المنتجات البترولية والبتروكيماوية، ومشاريع الحفاظ على البيئة.

2-2-6- أنواع الشراكة الأجنبية حسب مشاركة الأطراف: يمكن أن يكون الشركاء أفراد أو شركات أو حكومات أو هيئات حكومية، وتكون الاتفاقية بين شريكين أو أكثر، وتكون المشاركة إما **(فريد راغب النجار، 1999b، ص 219)**:

أ-شراكة تعاقدية: هي خلق محدد في موضوعه، لكن يمكن أن تتطور إلى خلق مالي وتجاري، ومعطية بذلك حرية أكبر لحياة الشراكة، وهذا النوع له خصوصياته يظهر كثيرا في مجال الاستغلال المشترك للمواد المنجمية والتعاون في مجال الطاقة.

ب-المشاركة بحصص رأس المال: وفي هذه الحالة يملك كل طرف من الأطراف المتعاقدة نصيب أو حصة من رأس المال المصدر والمصرح به لتأسيس الشركة المشتركة، وهذه الشركة يمكن أن تأخذ شكل شركة مساهمة أو شركة أشخاص.

2-2-7- أنواع الشراكة الأجنبية حسب الأطراف المتعاقدة: يمكن أن تتخذ الشراكة الأجنبية ثلاثة أشكال بالنظر إلى الأطراف المتعاقدة، فنجد **(قلش عبد الله، 2006، ص 3)**: الشراكة العمومية التي تتم بين دولة وأخرى أو هيئات أو مؤسسات عمومية، الشراكة الخاصة التي تتم بين شركات خاصة، والشراكة المختلطة التي تتم بين شركات خاصة وأخرى عمومية.

2-3- أثار الشراكة الأجنبية: تعتبر الشراكة الأجنبية خيار استراتيجي للمؤسسات الاقتصادية خاصة في ظل تنامي ظاهرة العولمة، وما صاحبها من تطور في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فهذا الخيار يحقق للمؤسسات جملة من المنافع والآثار الإيجابية، كما أن هذا لا يعني غياب جانب السلبي للشراكة الأجنبية، ونوضح ذلك فيما يلي:

2-3-1- الآثار الإيجابية للشراكة الأجنبية: ويمكننا حصر أهم أثارها على النقد الأجنبي، التكنولوجيا، الإدارة والتنمية الإدارية، العمالة وميزان المدفوعات للدولة المضيفة فيما يلي:

أ- الأثر على النقد الأجنبي: إن الشراكة الأجنبية تساهم في زيادة حصيلة الدولة المضيفة من النقد الأجنبي نظرا لما تمتلكه الشركات الأجنبية من موارد مالية ضخمة إضافة إلى قدرتها على الحصول على أموال من سوق النقد الأجنبي تمكنها من سد الفجوة ما بين الاحتياجات من الأموال اللازمة للتمويل وبين الأموال المتاحة محليا، إذ أن وجود شركات أجنبية في دول مضيفة يساعد على زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية إلى الدول النامية حيث يتوقف ذلك على عدة عوامل أهمها ما يلي **(عبد السلام أبو قحف، 2001، ص 440- 441)**: حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة الأجنبية وحجم المشروع الاستثماري ككل، وحجم القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من البنوك المحلية.

ب- التحويل التكنولوجي: تمثل الشراكة الأجنبية فرصة هامة للحصول على تكنولوجيا المؤسسات الأجنبية التي وسيلة هامة لنقلها إلى المؤسسات المحلية. ويظهر أثار التحويل التكنولوجي بشرط توفر قدرة البلد المحلي على التعلم من التقنيات المستوردة بالاحتكاك للمنافسة من أجل البقاء والاستمرار **(عبد المجيد قدي، 2003، ص 253)**. فالتحويل التكنولوجي إلى الدول النامية يمكنها من التحكم في التكنولوجيا وزيادة تنافسية

منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية لكنه غالبا ما يصطدم بعدة مشاكل ومن بينها **(تشام فاروق، 2004، ص 08)**: عدم أوتوماتيكية التحويل لمحافظة الدول الصناعية على مكتسبتها التكنولوجية، تكلفة التحويل التكنولوجي المرتفعة للتفوق العلمي لهذه الدول التي تفرض أسعار مرتفعة لتكنولوجياتها.

ج- الأثر على الإدارة والتنمية الإدارية: تعاني الدول النامية على وجه الخصوص من مشاكل نقص الكوادر والمهارات الإدارية وعدم توفر عناصر الإنتاج كما ونوعا، مما يتحتم عليها طلب خدمات ومساعدات الشركات الأجنبية بغية الحد من الآثار السلبية التي تخلفها هذه المشاكل، ويمكن تحديد مساهمة الشركات الأجنبية في مجال الإدارة والتنمية الإدارية كما يلي **(عبد السلام أبو قحف، 2001، ص 460-461)**: تقوم بتنفيذ برامج التدريب والتنمية الإدارية في الدول المضيفة، تقديم أساليب إدارية حديثة ومتطورة، خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال إضافة إلى تنمية قدرات الطبقة الحالية، والاستفادة من الأساليب الإدارية بالاحتكاك.

د- **الأثر على العمالة:** إن وجود الشركات الأجنبية يساعد على التخفيف من حدة البطالة في الدول المضيفة بخلق علاقات تكامل بين مختلف النشاطات الاقتصادية من خلال إنشاء مشاريع لتقديم الخدمات المساعدة أو المواد اللازمة ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل، كما أن مساهمة هذه الشركات في حصيلة الضرائب سيؤدى حتما إلى زيادة إيرادات الدولة مما يترتب عنه خلق فرص عمل جديدة. كما تساعد الشراكة الأجنبية على خلق طبقة من رجال الأعمال بالدولة المضيفة يساهمون في التنمية الوطنية إضافة إلى تنمية طبقات المديرين والمسيرين من خلال اكتسابهم للخبرات والمهارات **(صلاح عباس، 2005، ص 76)**.

هـ - الأثر على التجارة وميزان المدفوعات: يمكن للشراكة الأجنبية أن تساهم في وصول منتجات الدول النامية إلى الأسواق العالمية نتيجة للتحكم في تقنيات التسويق الدولي وتأهيل الموارد البشرية، إضافة إلى دورها الفعال في رفع الإيرادات الضريبية للدول المستقبلة لها **(تشام فاروق، 2004، ص 08)**، فالآثار الايجابية تتوقف على مدى مرونة الدولة وفعاليتها في تطوير هذه الإستراتيجية عن طريق التخفيف القواعد التنظيمية، تخفيف عامل الجباية وتسهيل المعاملة والإجراءات الإدارية والتنظيمية **(محمد يعقوبي ولخضر عزي، 2004، ص 9)**.

2-3-2- الآثار السلبية للشراكة الأجنبية: وأهمها ما يلي (صلاح عباس، 2005، ص 79-81): تشكل الشراكة الأجنبية نوعا من محاولة التدخل والتأثير على القرارات السياسية للدولة المضيفة أو التأثير على اقتصادها على وجه عام مما يؤثر سلبا على حريتها. وقد تتعمد الشركات الأجنبية تحميل المؤسسات المحلية أكبر قدر من المخاطر مما قد يعرض الاقتصاد المحلي لمخاطر عديدة خاصة في حالة عدم التخطيط وخصوصا إذا كانت نسبة مشاركة

الطرف الأجنبي قليلة مقارنة مع نسبة مشاركة الطرف المحلي. وقد لا يتحقق هدف الدولة المضيفة للشركات الأجنبية والمتمثل في خلق فرص عمل جديدة من خلال الاعتماد على التكنولوجية بدلا من اليد العاملة وهذا يتعارض مع هدف الدولة المستقبلة للشراكات الأجنبية خاصة الدول الكثيفة العمالة، لذا يتطلب التدقيق الجيد قبل اتخاذ القرار الشراكة مع المؤسسات الأجنبية وتأكد من تحقيق الأهداف المنتظرة، كما يمكن للعمالة الأجنبية أن تفرض سيطرتها على العمالة المحلية مما يؤدي بهذه الأخيرة إلى فشلها في اكتساب الخبرة نتيجة عدم الاحتكاك. تسعي الدول المضيفة من خلال جذبها للشركات الأجنبية إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية لكن سرعان ما تقوم الشركات الأجنبية بتحويل أرباحها وأموالها وبكميات كبيرة إلى الخارج مما يؤدي إلى فشل السياسات المخططة مما يؤثر سلبا على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، لزيادة واردات الدولة من السلع والخدمات **(عبد المطلب عبد الحميد، 2006، ص 210).**

الخاتمة:

إن صيغ وأشكال التعاون بين المؤسسات الاقتصادية متنوعة ومتعددة وتعتبر الشراكة شكلا من أشكال التعاون، فالشراكة الأجنبية هي تعاون اقتصادي بين مؤسستين مختلفتين في الجنسية تقوم أساسا على تقارب المصالح وتآزر الإمكانيات والموارد وتبادل الخبرات لتحقيق أهداف مشتركة، لاقتحام الأسواق الدولية ومواجهة المنافسة واكتساب التكنولوجيا الحديثة.

ويعتبر التحول في مجال الاستثمار الأجنبي عموما، والشراكة الأجنبية على وجه الخصوص تحديا للسياسة التنموية في بلدنا . بعد فشل الاقتصاد المخطط في مسايرة التغيرات الاقتصادية العالمية، وتحقيق الرفاهية للمجتمع، فهو بمثابة قطيعة بين النظام الاشتراكي القائم على الاقتصاد الموجه والنظام الرأسمالي المعتمد على الحرية الاقتصادية والعقلانية الرشيدة في التسيير. إذ تعد الشراكة الأجنبية اتجاها عالميا، ينطلق حسب خصوصيات كل بلد، والتي يتم على أساسها تحديد برامج الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية . فالنظام العالمي الجديد لم يتشكل دفعة واحدة، بل هو نتاج خلفية تاريخية بفعل ما عرفته المجتمعات الغربية الحديثة من تحولات اقتصادية وحضارية لا سيما في القرن19 وبعده، ووفق توازنات وصراعات مصالحها، ومطامح وأهداف مشروعها الهيمني على صياغة نظام عالمي لاقتسام السيطرة والنفوذ والاستغلال والمواقع على المستوى العالمي . وما لجوء الجزائر إلى إستراتيجية الشراكة الأجنبية إلا استجابة لهذه التطورات والتحولات من جهة، ومن جهة أخرى النهوض بالاقتصاد الوطني بالاعتماد على التسيير العقلاني الذي فشل النظام العمومي في تحقيقه.

قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

(1) الكنز علي، حول الأزمة، 5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي، دار بوشنان للنشر، الجزائر، 1990.

(2) أوكيل سعيد وآخرون، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، مارس 1994.

(3) إسماعيل شريف، استقلالية المؤسسات وحدودها في الاقتصاد الجزائري، ماجستير معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1996/1995.

(4) الموسوي ضياء مجيد، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

(5) النجار فريد، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الحادي والعشرون، إيتراك للنشر، القاهرة، ط1، 1999a.

(6) النجار فريد راغب، إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1999b.

(7) أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي رؤية مدير القرن الحادي والعشرون، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2000.

(8) أبو قحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية دراسات وبحوث ميدانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

(9) بوضرسة معمر، " الخوصصة أو نهاية الدولة الوطنية "، جريدة العالم السياسي، نوفمبر 1996، العدد 104.

(10) بدعيدة عبد الله، " الخوصصة وإعادة الهيكلة، ندوة مقدمة في إطار ندوة الخميس الاقتصادي "، معهد العلوم الاقتصادية، الخروبة- الجزائر، جامعة الجزائر، 95/94.

(11) بن عزة محمد الأمين ويتيم محمد، التحالف الاستراتيجي كاختيار للمؤسسات الاقتصادية لمواجهة تحديات العولمة، الملتقى الدولي الأول حول التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، 03- 04 ماي 2005.

(12) بن حبيب عبد الرزاق وبومدين (م) خوالف رحيمة، الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، 21- 22 ماي 2002.

(13) تشام فاروق، "أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار"، دراسة حالة الجزائر، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 08- 09 ماي 2004.

(14) شعلال عزيز، تنظيم عملية العمل في المؤسسة الصناعية الخاصة، ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1988-1989.

(15) طاهر حسين، "اقتصاديات البلدان العربية في مواجهة التدويل والعولمة "، ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، في الأوراسي، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (CENEAP)، الجزائر، 28-1997/04/30.

(16) عباس علي، إدارة الأعمال الدولية الإطار العام، دار حامد للنشر، الأردن، ط1، 2003.

(17) عباس صلاح، العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

(18) عباس صلاح، العولمة في إدارة المنظمات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.

(19) عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية منظماتها – شركاتها – تداعياتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

(20) عدون دادي ناصر، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، ط1، الجزائر، 1998.

(21) عماد صفر سالمان، الاتجاهات الحديثة للتسويق محور الأداء في الكيانات والاندماجات الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.

(22) علي حسين علي وآخرون، الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال، دار الحامد، عمان، ط1، 1999.

(23) عبد العزيز حسن أمين، إدارة الأهمال وتحديات القرن الحادي والعشرين، دار قباء للنشر، القاهرة، 2001.

(24) عمورة جمال، الخوصصة وإصلاح نظام تمويل المؤسسات العمومية في الجزائر، رسالة ماجستير،معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الخروبة، (1999- 2000).

(25) قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

(26) قلش عبد الله، "أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري"، مجلة علوم إنسانية، العدد 29، السنة الرابعة، الجزائر، جويلية 2006، موقع الالكتروني www.ulum.nl,/b150.htm.

(27) لفكير مختار، إصلاح المؤسسة العمومية الجزائرية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992-1993.

(28) ماهر أحمد، دليل المدير في الخصخصة، دار الجامعية للطباعة والنشر، كلية التجارة، مركز التنمية الإدارية، الإسكندرية، 1997.

(29) هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

(30) هانكي ستيف، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، تر: محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، لبنان،1990.

(31) هاني حامد الضمور، التسويق الدولي، دار وائل للنشر، الأردن، ط3، 2004.

(32) يعقوبي محمد وعزي لخضر، "الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية"، مجلة علوم إنسانية، العدد 14، السنة الثانية، الجزائر، أكتوبر 2004، موقع الالكتروني www.ulum.nl,/a144.htm.

(33) جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976.

(34) جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1986، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر،1986.

(35) وزارة إعادة الهيكلة الصناعية، تصحيح الاقتصاد الوطني وسياسة إعادة الهيكلة الصناعية، ديسمبر 1994.

(36) المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة في الجزائر، « الصناعة الخاصة في الجزائر »، مجلة التخطيط، العدد 02، جوان 1985.

(37) مجلة المجال، « تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص »، العدد 271، أكتوبر/نوفمبر 1993.

(38) مجلة الاقتصاد والأعمال، "الخصخصة ترياق الأسواق"، المؤتمر السنوي الخاص لأسواق رأس المال العربية، عدد خاص، الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات، لبنان، أيار/ مايو 1999.

(39) الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد 48، بتاريخ 08 ربيع الثاني 1416 الموافق لـ 1995/09/03.

(40) دورية الاقتصاد، وكالة الأنباء الجزائرية، وحدة الوثائق والمطبوعات، العدد 148، سبتمبر 1987.

(41) جريدة الخبر، بوخاوة إسماعيل، « اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه»، العدد 2049، 27 جويلية 1997.

2- **المراجع باللغة الأجنبية:**

(42) ABDELADIM Leila, les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb (Maroc, Algérie, Tunisie), les Editions Internationales, Alger, 1998.

(43) BENOSMANE Mahfoud , « la privatisation en Algérie », revue d'institut de sciences économiques, université de Constantine, Algérie, 1994., p.18.

(44) BOUSSOUMAH Mohamed, Les privatisations en question, Ed Economica, Paris, 1994.

(45) BENACHENHOU Mourad, « La restructuration industrielle modalités et implications », Economie, document N° 17, édité par L'Agence Algérie , septembre , 1994.

(46) BOUZIDI Abdelmadjid, Les années 90 de l'économie algérienne, Ed ENAG, Alger, 1999.

(47) BENISSAD Hocine, Algérie: restructuration et réforme économique (1979-1993), OPU, Alger, 1994.

(48) BOUYACOUB Ahmed, « L'entreprise publique et l'économie de Marché (1988-1993) », Les cahiers du CREAD, N°39, 1er trimestre 1997.

(49) BALANTZIAN Gérard, L'Avantage coopératif, le partenariat, la coopération, l'alliance stratégique, édition d'organisation, Paris, 1997.

(50) BETTAHAR Rabah, Le Partenariat et la relance des investissements, édition Bettahar,Algérie, 1992.

(51) DERRAS Omar, « Place du secteur privé industriel national dans l'économie Algérienne », in Insaniyat, n° 1, C.N.C, Alger, 1997.

(52) HAFSI Taib, L'Entreprise publique et politique industrielle, Ed Mcgraw-Hill, Paris, 1984.

(53) HAMDI Kamel, Comment diagnostiquer et redresser une entreprise, Ed. Rissala, Alger, 1995.

(54) HOLKBLAT Norbert, « La privatisation en Europe de l'est: Problèmes, Situation et Méthodes », Document de travail, N° 07, CNRS, Paris, 1993.

(55) LIABES Djillali, Capital privé et patrons d'industrie en Algérie 1962-1982, CREAD, 1984.

(56) MORIN Jean-Michel, Précis de sociologie, Editions Nathan, Paris, 1996.

(57) OURABAH Mahmoud, Les transformations économiques de l'Algérie, Ed ENAP, Alger, 1982.

(58) PELIKAN (P), « The dynamies of Economie Systems or how to transform a failed socialist economy », in: Evolutionary Economies, Document économique, n° 2 , CNRS, Paris, 1992.

(59) PENEFF Jean, « Les industriels Algériens », Centre de recherche d'étude sur les sociétés méditerranéens, Ed CNRS, Paris, 1981.

(60) GHEZALI Mahfoud, « L'évolution l'entreprise publique et de la planification en Algérie », RASJEP, n° 4, Décembre 1989.

(61) SAMSON Ivan, « La transition au marché des économies post-socialistes », in: Dix Grands Problèmes Economiques Contemporains, Document économique, N°1, CNRS, Paris, 1990.

(62) SAIDANI Mohamed et BOUTELDJA Abdenacer, Le Partenariat interentreprises en Algérie: réalités et perspectives, le séminaire national sur les politiques économiques, université de Tlemcen, décembre 2004.

(63) TERSEN Denis, BRICOUT Jean Luc, L'investissement international, édition Armand Colin, Masson, Paris, 1996.

(64) WEBER Max et EDGAR Morin, La bureaucratie, Ed UGE, Paris, 1975.

(65) Gestion et Entreprise, L'INPED, n° 5, Boumerdès-Alger, octobre 1998

(66) Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, volume XXI – n 0 2, OPU, Alger, juin 1984.

(67) Journal El Watan, Dimanche, 29 Mars 1998, Endettement et déstabilisation sociale, l'expérience Algérienne, article écrit par l'enseignant chercheur, HAMOUM D-EDDINE.

(68) Revue d'Information et d'Analyse de l'économie Algérienne – Conjoncture, N° 46, Juillet-Aout 1998.

(69) ONS, Information statistique sur la conjoncture, du 1 trimestre 1996, N°20, Nov 1996,